المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.651

العدد الثالث والعشرون / شباط 2024

دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

(دراسة حالة العراق للفترة 2014-2019)

The role of financial policy in achieving economic growth

(Iraq case study 2014-2019)

خلدون كردوش داود طالب ماجستير في كلية إدارة الأعمال جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

إشراف الأستاذ المشارك الدكتورعلي السنكري كلية إدارة الاعمال جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

ملخص الدراسة

"الغرض من الدراسة معرفة أهمية السياسة المالية بالتنمية الاقتصادية في العراق خلال الأعوام من 2014 إلى 2019، ومن ثم معرفة العلاقة بينهما، في ظل التبدلات الاقتصادية والسياسية ولكي تحقق الدراسة أهدافها اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى أن هناك ترابطاً عكسياً بين الإيرادات المالية ومعدل البطالة، ووجود ترابط طردي بين النفقات المالية والصادرات. وأوضح العمل على وضع وتعديل خطط السياسات المالية الخاصة بالتنمية الاقتصادية وذلك بما يتناسب مع معطيات الاقتصاد العراقي" ومحاولة بناء اقتصاد قوي بالمستقبل، معتمدا في ذلك على خطط حالية تتسم بالمرونة.

مفردات ربطية: السياسات المالية، التنمية، التنمية الاقتصادية.

Abstract

"The aim of this study was to shed light on the role of fiscal policy in Iraq during a series of years that extended from 2014 to 2019, in achieving

economic development in the Iraqi Republic, and thus identifying the relationship that links fiscal policy to achieving what refers to economic development with changes in the economic and political situation . To achieve the objectives of the study, the study used the descriptive analytical method. The study reached several results, the most important of which were: The existence of an inverse relationship between financial revenues as one of the tools of financial policies and the unemployment rate as one of the tools of economic development. Also, one of the most important results of the study was the existence of a direct relationship between financial expenditures as one of the tools of financial policies and exports as one of the tools of" "economic development. The study also reached many recommendations, the most important of which were: Working on developing and amending plans for financial and economic growth policies in line with the data of the Iraqi economy and trying to build a strong economy in the future, based on current" plans that are flexible.

Keywords: financial policies, development, economic development.

المقدمة

تأتي أهميتها من خلال السياسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة تسهم في دعم الاستثمار وتحفيزه، وهي تؤدي بهذه الوسيلة دوراً كبيراً بالوصول إلى ما يرمي إليه الاقتصاد، وباعتبار أن دورها بالاقتصاد حياديٌ قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والذي يعتبر نقطة تحول حاسمة بمسار السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى الاسهامات الاقتصادية التي كان لها تداعيات على أداء ودور مالية الدولة. وهذا ما شكل للسياسة المالية أهمية كبيرة اقتصادياً في وقتنا الراهن، حيث تؤثر بشكل فعال بالهيكل الاقتصادي الوطني ويظهر هذا الأثر بكافة جوانب حياة الأفراد، كما يمكن للسياسة المالية أن تكون

عاملاً مساعدًا بدعم الاقتصاد الوطني. حيث دورها يكون بدعم وتحفيز الإيرادات العامة باستعمال مكوناتها التي تتجلى في السياسة الضريبية، وذلك لمقابلة النفقات العامة. حيث يحصل إبراز دور سياسة الاتفاقية بالإنفاق على النواحي والقطاعات التي توفر وتخلق مناخاً استثمارياً مناسباً.

المبحث الأول: السياسة المالية، وأهدافها"

1.1.1.."مفهوم السياسة المالية"

يقصد بها النشاطات المالية التي تستخدمها الحكومة، وهذه النشاطات تقتصر على استقرار الاقتصاد وتنميته، وهذه النشاطات تكون في الأدوات المشكلة للسياسة المالية، والضرائب، والقروض، والنفقات، والموازنة، ويجب أن تتفق هذه الأنشطة والمؤشرات النقدية والاقتصادية والائتمانية[1]. كما تُعرَّف باعتبارها الخطوات والإجراءات التي تتخذها هيئات الدولة بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الإيرادات الضريبية، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، وتحديدًا في مجال معالجة قضايا مثل البطالة والتضخم. ويتضح من خلال هذه السياسة أن تأثير زيادة النفقات العامة يكون مماثلًا لتأثير خفض الضرائب، والعكس صحيح.

كما يقصد بها "بحث تحليلي لأنشطة القطاع العام المالية، والآثار التي ينطوي عليها هذا النشاط على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني كذلك الاستقرار بالاقتصاد الوطني والوصول إلى عدالة اجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال تقريب طبقات المجتمع من بعضها وتقليل الاختلاف بين الأفراد بتوزيع عادل للدخل والثروة. وايضاً هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة المتعلقة بمستوى ونمط إنفاق الحكومة من جهة، ومستوى وهيكل الإيرادات من جهة أخرى[2].

1.1.2.أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، من خلال عدة إجراءات وتدابير، يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

---

[1] ريالة، محمد، (2011):"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص:7.

[2] هشام مصطفى الجمل (2006):"**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية – دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**"، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر، ص4.

1. **الهدف التخصيصي الأمثل للموارد ذات العلاقة بالمجتمع:** لديه مجموعة معينة مجموعة من الموارد المحدودة والقابلة للاختراق، وغيرها من الموارد المتجددة، وتسعى الدولة لإيجاد الكفايات من أجل إنتاج سلع وخدمات متنوعة تلبي الاحتياجات الأساسية والمتنامية للإنسان. من خلال دور توجيه وتحفيز القطاعين العام والخاص باستخدام وسائل تسمى وسائل السياسة المالية، بعضها مختص بالإيرادات العامة للدولة والآخر بالنفقات العامة[3].

2. **الهدف الخاص بالتوزيع العادل للثروة والدخل**: يؤدي تنفيذ الهدف السابق للتنوع بإنتاج جميع أنواع السلع والخدمات، وتعمل السياسة المالية وادواتها على توزيعها بشكل منصف بين أفراد المجتمع، عن طريق إجراءات التوزيع العادل للثروة والدخل والاستعمال المتوازن لمصادر الثروة من أجل تصحيح الخلل في استعمال الموارد المتوفرة.[4].

3. **الهدف الخاص بتأمين الاستقرار الاقتصادي**: الوصول إلى أقل حد من استقرار الإنتاج والعمالة يعدٌ من أكبر غايات السياسة المالية، فالاستقرار الاقتصادي لا يشير إلى الركود في مختلف القطاعات الاقتصادية، بل يشير إلى منع استمرار تقلبات الإنتاج وكمية الدخل ومستوى الأسعار في المراحل الاقتصادية من الركود والانتعاش والتضخم الذي يتسبب في اضطراب الحياة الاقتصادية ويترتب عليه صعوبات اقتصادية واجتماعية، فتتدخل الدولة لتصحيح الخلل أو لتقليله، عن طريق وسائل السياسة المالية[5].

4. **الهدف الخاص بالتوازن المالي**: أي استغلال امكانات وموارد الدولة بأكمل وأفضل طريقة.

5. **الهدف الخاص بالتوازن العام**: أي خلق تعادل بين الصـــرف القومي ، مصـــاريف الأفراد على الاستهلاك والاستثمار إضافة للصرف الحكومي، وإجمالي الإنتاج القومي من خلال ثبات الاسعار،

---

[3] فليح، حسن خلف(2008):"**المالية العامة**"، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص:230.

[4] صالحي، صالح، (2006):"**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 499.

[5] سيماء محسن علاوي(2016):"دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي(1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، العراق، ص: 433.

بمستوى يمكن تشغيل كل إمكانات الإنتاج المتوفرة، حيث تستخدم الحكومة أساليب مختلفة لتحقيق هذه الغايات ومنها القروض الضريبية اعانة ، إعفاء، التشارك مع الأشخاص بعمل مشاريع وغيرها[6].

1.1.3 محددات السياسة المالية

في ضوء الأهداف السابقة، فإن سياسة الدولة المالية تستند الى عدة عوامل، من أهمها الآتي:

1. **مستوى الوعي الضريبي في الدولة ووجود جهاز إداري فعال**: إن دور الضريبة يعد رئيسياً بالنسبة للإيرادات العامة لأي دولة، وهناك علاقة طردية بينها وبين تقدم اقتصاد الدول، أي في شروط الجمع. ومن ثم فإن اقتصاداً متقدماً يعني محصلة ضريبية أعلى، حيث توجد إمكانية لفرض ضرائب وتحصيلها. تعتمد جميع الضرائب عند تحصيلها، وكذلك على القدرة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاية الهيئة القائمة على التحصيل، ومن ثم درجة الوعي الضريبي للدولة وتشكيل هيئة إدارية فعالة هما عاملان يحددان مدى استطاعة السياسة المالية من تحقيق الغايات الاقتصادية المرجوة[7].
2. **مدى تقدم وكفاية المؤسسات العامة**: باعتبارها هي المسؤولة عن الإنفاق في مجال اختصاصها، وقد حددت في الميزانية العامة تبعاً لتقسيمها وتصنيفها، وتالياً فإن مدى تطور وكفاية المؤسسات يؤدي دورًا في شرح الميزانية العامة وأهداف السياسة المالية لتخصيص الإنفاق العام لمؤسسة عامة، وهذه المؤسسة تنفقه من دون إهدار أو إسراف وبالطرائق التي حددت لها، وهذا يدل على كفاية المؤسسات العامة والعكس صحيح[8].
3. **تواجد سوق مالي**: واحدة من سياسات المصرف المركزي للتأثير بالظروف الاقتصادية " السوق المفتوحة"، حيث إن هذه السوق وفر ومهد الطريق لواضعي السياسات المالية لخلق سياسة نقدية ملائمة. وتالياً وجود مثل هذا السوق في بلد معين يساعد في وضع وتحديث السياسات النقدية المواتية

---

[6] داود، سعد الله (2013):"**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص:188.

[7] Hamid A.TEMMAR, (2015):"l'économie De L'ALGÉRIE, Stratégies De Développement, OU, p:36.

[8] حربي، محمد وموسى، عريقات، (2006):"**مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص:187.

لغايات السياسة الاقتصادية بينما لا يمكن تطبيق سياسة ناجحة مالياً في بلد لديه سوق مالي منتظم على بلد لا يحوي سوقاً مماثلاً. هذا السوق يسمح للمصرف المركزي أن يكون له تأثير مباشر وفعال على طرائق الدفع المتاحة والتداول بالاقتصاد الوطني، أي انه يؤثر على درجة السيولة بسوق المال والأسواق الأخرى مثل السلع ورأس المال والأصول الحقيقية، ومن هنا تأتي إمكانية إنشاء أموال داخلية إضافية[9].

وحيث تتجلى أهمية هذا السوق حينما نستيقن من ان المصرف المركزي قد يسهم بسوق رأسمال.

4. **وجود نظام مصرفي قوي يجعل السياسة النقدية لخدمة السياسة المالية**: ويقصد بالنظام المصرفي، المصارف الخاصة ومصارف الدولة وباعتبار السياسات النقدية تأتي بظلال أو تحت راية النظام المصرفي، ومن ثم يجري تحديد الإطار الذي يحدث فيه وضع هذه السياسة من خلال قدرة وكفاية النظام المصرفي[10].

"المبحث الثاني: أبعاد السياسة المالية"

1.2.1. مفهوم النفقات العامة

تقوم الدولة بتلبية الاحتياجات العامة وتحقيق الفائدة العامة من خلال إنفاق الأموال المعروفة بالنفقات العامة. يمكن أن تتم هذه الإنفاقات سواء من خلال إنتاج سلع وخدمات أو عبر توزيع الدخل الداخلي أو الخارجي الذي يمكن التحكم به، بهدف تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية، مثل دعم الأسر ذات الدخل المنخفض لإعادة توزيع الدخل القومي وتحسين توازن الدخل. يمكن أيضًا تحقيق هذه الأهداف عن طريق توفير المساعدات المباشرة أو غير المباشرة للأفراد أو لوحدات اقتصادية معينة.[11]. الإنفاق العام هو المبلغ المالي الذي يتم صرفه من قبل أي فرد بهدف تحقيق فائدة عامة أو جماعية، ويتألف من ثلاثة عناصر تشكل أساسات هذا الإنفاق. العنصر الأول يتمثل في قيمة مالية، حيث يمثل

---

[9] أل سميسم، سالم عبد الكرمي مهدي (2011):"**التوازن الاقتصادي العام**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص:66.

[10] PIERRE Bel trame, (2004):"la fiscalité en France,10 aime édition, Hachette supérieur, Paris, p;82.

[11] الوادي، محمود حسين، (2010):"**مبادئ المالية العامة**" دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص:43.

الإنفاق العام مبلغًا محددًا من الأموال. أما العنصـــر الثاني، فيتمثل في إصـــدار الإنفاق العام من قبل الدولة أو الشـــخص العام. والعنصـــر الثالث يتجلى في أن الهدف الرئيســـي للإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة.[12].

1. **الإنفاق العام نقدًا**: تنفق الدولة نقودًا مقابل حصـــولها على ســـلع، وخدمات ضـــرورية لممارســـة أنشـطتها، أي الأموال التي تنفقها للحصـول على سـلع، وخدمات، أو شـراء سـلع رأسـمالية لعمليات الإنتاج، أو منح إعانات في مجالها وفق صيغ مختلفة.
2. **إصدار النفقة من الدولة أو إحدى هيئاتها**: وهي ركيزة أساسية لوجود النفقة، تتضمن النفقات العامة النفقات التي تتكبدها الشخصيات الاعتبارية العامة والدولة والهيئات الوطنية والمؤسسات العامة كنفقاتٍ للمشاريع العامة[13].
3. **الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق منفعة عامة**: الهدف من النفقات العامة هو تلبية الاحتياجات العامة، ومن ثم فإن النفقات التي تهدف إلى تلبية حاجة معينة، أي تحقيق منفعة خاصة، لا تعتبر نفقات عامة.

1.2.2 الأنواع الخاصة بالنفقات العامة

من الممكن تجزئة النفقات العامة وفق المقاييس حسب مقياس التأثير للدخل القومي، أي القدرة الشرائية والنفقات الواقعية ونفقات التحويل وأيضًا وفقًا لمعيار التردد والدورية (مصاريف عادية واستثنائية). أيضا حسب تصنيف الوظائف (حسب وظائف الدولة). ويمكن عرض ذلك على النحو الآتي[14]:

1) **نفقات حقيقية ونفقات قابلة للتحويل**: وهي على النحو الآتي:

أ. **نفقات حقيقية**: ويقصد بها تشغيل الدولة لقسم من القدرة الشرائية للاستحصال على سلع وخدمات متباينة لإقامة مشاريع تلبي الاحتياجات العامة، وتفضي المصروفات الحقيقية لزيادة مباشرة بالناتج

---

[12] William H. Greene, (2003):"**Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall**", New Jersey, USA, p:98.

[13]الدعمي، عباس كاظم (2010):"السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأموال المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص:68.

[14] بن دعاس، جمال، (2010):"**التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**" أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج، ص:76.

القومي، مثل إنفاق الأموال العامة. على أجور ورواتب العمال، وكذلك القيام بشراء ما يلزم من سلع وخدمات لسير عمل إدارات الدولة ووكالاتها.

ب. **نفقات التحويل**: أي تحويل الاموال من طراز إلى أخر بالمجتمع، وهي لا يتم تعويضها بشكل مباشر، ولا تفضي لزيادة الإنتاج الوطني، بل تفضي لإعادة توزيعه. وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

- ❖ اقتصادية: الإعانات لخفض أسعار السلع الأساسية.
- ❖ اجتماعية: تعويض البطالة والتأمين الاجتماعي.
- ❖ مالية: إسقاط الفائدة على الدين العام[15].

2) **"النفقات العادية والنفقات غير العادية":** بالإمكان القول إن دافع تجزئة النفقات العادية وغير العادية سببه احتياج توضيح مقدار الحاجة للمصادر غير العادية لسد النفقات العامة، وتالياً فإن النفقات غير العادية هي تبرير للجوء لموارد استثنائية (قروض وإصدار نقدي). ويمكن التمييز بين النفقات العادية والاستثنائية من خلال:[16]

أ. **الانتظام والتواتر**: إذا كان دوريًا ومنتظمًا فهو طبيعيٌّ كالأجر، وإن لم يكن فهو غير معتاد كتمويل التنازعات وتحدي الشدائد.

ب. **طول مدة الأنفاق**: وتتضمن ما إذا كانت النفقات تمنح عائدا تعدُ مصروفات عادية أما إذا تراوحت لأكثر من سنة تعدّ مصروفات غير عادية.

ت.**مقياس خلق الدخل**: ويعبر عما إذا كانت النفقات التي تمنح عائداً، فإنها تعدُّ من المصروفات غير العادّية، مثل اللجوء إلى الاقتراض لتنفيذ مشاريع عامة تغطي الدخل الذي يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض مخصّصٌ لتغطية النفقات التي يُراد إعطاء إيرادات كافية لدفع فوائدها وسدادها، وهي نفقاتٌ غير عادية، إذا لم تُدِرَّ دخلاً، فإنها تعدّ مصروفات غير عادية[17].

---

[15] بلعاطل عياش، ونوي، مسيحة، (2013):"**آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، مؤتمر دولي، جامعة سطيف، ص:23.

[16] كماس محمد، دادن، عبد الغني، (2002):"تحليل تطور النفقات العامة للدولة"، **مجلة الباحث**، عدد1، ص:78.

[17] علي سيف علي المزروعي أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، عدد1، دمشق، سوريا، ص:128.

ث.**مقياس الإنتاجية**: إذا كان ليس منتجاً أو يسمى الإنفاق الاستهلاكي، أي لا ينتج عنه زيادة الإنتاج القومي، فهو مصروف عادي.

ج. **مقياس الاسهام في تكوين رأس المال العيني**: يكون الإنفاق طبيعيًا حسب هذا المقياس في حال عدم اسهامه بتكوين رأس المال، مثل نفقات إدارة المرافق العامة وتسمى الحالية أو المصروفات الإدارية، ولكن إذا كان يسهم بتكوين رأس المال العيني، مثل المصروفات الرأسمالية والاستثمارية، فهو مصروف ليس عادياً[18].

3) **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة**: وظائف الدولة الرئيسية هي: إدارية، اجتماعية، اقتصادية، ومن ثم يوجد ثلاثة شكال من المصروفات ضمن إطار التقسيم الوظيفي، وهي:

أ. المصروفات الإدارية للدولة: تشمل النفقات المرتبطة بإدارة المرافق العامة الضرورية لوجود الدولة، وتتضمن رواتب الموظفين وأجور ومعاشات العاملين. ببساطة، يمكن القول إن هذه الفئة تتضمن المصروفات الإدارية."نفقات الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل الدبلوماسي".

ب. **النفقات الاجتماعية للدولة**: هي مصاريف متعلقة بالغايات الاجتماعية للدولة، أي النفقات المرتبطة بتوفير الأغراض الاجتماعية للأشخاص، وأهمها النفقات المرتبطة بالتعليم، والصحة، والاجتماعية، التأمينات الثقافية.

ت. **النفقات الاقتصادية للدولة**: مصاريف مختصة بالمقاصد الاقتصادية للدولة، أي النفقات المرتبطة بتنفيذ الدولة لأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، مثل الاستثمارات العامة الهادفة إلى تحقيق الخدمات الرئيسية مثل وسائل النقل والسقي، والكهرباء[19].

1.2.3"."الآثار الاقتصادية للنفقات العامة"

[18] الطاهر، علاء فرج، (2011):"**التخطيط الاقتصادي**"، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهامشية، الأردن، ص:112.

[19] الطوابي، محمد حلمي (2007):"**أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدول الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص:164.

1) **التأثير بطريقة مباشرة للإنفاق العام على النتاج القومي:** تعول درجة أثر الإنفاق العام على كفاية تشغيله (إنتاجية الإنفاق العام)، فالإنفاق العام يؤثر على الناتج القومي بواسطة رفع المقدرة الإنتاجية أو الإمكانات الإنتاجية بشكل إنفاق استثماري وتالياً ينقلب إيجابًا على الناتج الوطني.

أ. نفقات جارية قد تنشأ نتيجة لزيادة تحضير عوامل الإنتاج من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب.

ب. يفضي لزيادة الطلب الفعال لأنه يسبب ازدياد طلب الحكومة للمستلزمات الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا يزيد حجم الإنتاج.

2) **تأثير الإنفاق المباشر على الاستهلاك القومي:** تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك من خلال نواحٍ عدة منها:

أ. بحال قيام الحكومة بشراء سلع بغرض استهلاكها مثل الملابس، والعقاقير للقطاعات العسكرية على سبيل المثال، فإنها تضخم الاستهلاك الوطني.

ب. عندما تدفع الحكومة فائدة على القروض لمقترضها وتقدم الإعانات، فإن جميع هذه النفقات تبالغ بالاستهلاك الوطني[20].

3) **التأثير الخاص بالادخار الوطني:** تؤدي الزيادة بالاستهلاك مع الدخل المستقر لانخفاض الادخار انخفاضاً يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار ويؤثر أيضًا على الإنتاج كما اننا نحصل على النتائج السابقة ذاتها حينما يزيد الاستهلاك بمعدل يتجاوز الدخل القومي[21].

"1.2.4. الإيرادات العامة"

"يقصد بها مصادر التمويل الضرورية لإخفاء المصاريف العامة وتأمين المصادر المالية الضرورية للإنفاق العام حيث تحصل الدولة على هذه الإيرادات في الأصل من الإيرادات الوطنية بالحد الذي تسمح به المالية الوطنية أو من الخارج عندما تكون هذه النافذة غير كافية لتلبية متطلبات الإنفاق العام، وتوجد أنواع عديدة من الإيرادات إلا أن الجزء الأكبر منها يأتي من ثلاثة مصادر رئيسية هي

---

[20] الجيوسي، وليد (2008):"**أسس التنمية الاقتصادية**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:84.

[21] محمد طاقة، هدى العزاوي (2001):" **اقتصاديات المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:110.

على التوالي عائدات الدولة من ممتلكاتها الخاصة ومشاريعها الاقتصادية ، رسوم" مقابل تقديم الخدمات العامة، ثم تأتي الإيرادات السيادية، وفي مقدمتها الضرائب. المصدر الثالث هو الائتمان ويمثل القروض المحلية والأجنبية.

1.2.5 . أنواع الإيرادات العامة

نتيجة التنوع بمصادر الدخل في الانظمة الحالية للمال، تعددت تصنيفات وتقسيمات هذه الإيرادات، سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو مالية، أو من حيث الأسلوب. أو من حيث تواتر الإيرادات أو دفعها مرة واحدة، أو من حيث المنفعة العامة والخاصة والأقسام الأخرى التي اتبعتها، وبالنظر إلى هذه الاختلافات في تقسيم الإيرادات، سنقتصر على تقسيمها. من الناحية المالية إلى ثلاثة أنواع على النحو الآتي:

1. حصيلة الضرائب: الضرائب هي المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة، وإن طبيعة الضرائب وأهدافها قد تطورت عن طريق تطوير الانظمة السياسية والاقتصادية وتطوير الجوانب الاجتماعية.

تشغُلُ الضرائبُ أوّلَ درجةٍ بين مصادر إيرادات الدولة المعاصرة، سواءً في الأنظمة الرأسمالية أو في الأنظمة الاشتراكية، وقد جرى تعريف الضريبة على أنها خصم نقدي إجباري نهائي من الدولة دون تعويض حسب قدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع[22].

من خلال ما تقدم فإن للضريبة ثلاث خصائص:

- **الخصم المالي**: يقصد به أن الضريبة في ضوء تطورها التاريخي جرى دفعها عينيًا إن كان بشكل عمل قسري أو محصول أو غيره، ولكنها الآن تحصد نقدًا بحيث أصبحت نفقات تحصيلها تقلص وتتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع في هذا العصر.
- **تفرض الضريبة وتحصيلها إجباريًا ودائمًا من الدولة**: أي أن السلطات الاختصاصية بالدولة لها صلاحية تقدير الضريبة من دافع الضرائب أو تحصل على موافقته، بل وتفرض عليه عقوبات إذا امتنع عن الدفع أوفي حال التأخير.

[22] بن شهرة، مدني (2008):"**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص:125.

- **عدم الحصول على منفعة خاصة مقابل الضريبة**: عند فرض الضرائب، لا يُعتبر الانتفاع بها كمكافأة متجهة إلى الفرد الممول، بل تُفهم كالتزام من جانبه كعضـــو في المجتمع يلبي احتياجاته واحتياجات الآخرين. في هذا السياق، لا يُلتفت إلى الفوائد الشخصية التي يمكن أن يحصل عليها الفرد نتيجة لدفعه للضـــرائب، بل يُعامل الأمر من منظور العدالة حيث يُقدر المســـاهمة وفقًا لقدرته الاقتصادية على التحمل.
- **الغرض من الضـريبة تحقيق المنفعة العامة**: الهدف من فرض الضـريبة هو تحقيق المنفعة العامة للمجتمع بشكل عام، وهذا يشير إلى عدم استخدام الأموال العامة لتحقيق أغراض خاصـة، بل لتحقيق المصـلحة الاقتصـادية والاجتماعية. تنمية الدولة والتأثير على البنية الاقتصـادية والاجتماعية للمجتمع[23].

وتالياً يستلزم من المشـرع أن يأخذ بعين الاعتبار مبادئ عدة عند فرض الضـريبة حتى لا يثقل كاهل الممولين ويكلفهم أموالاً لا يستطيعون تحملها، ويصـبح النظام الخاص بالضـريبي سـالما وصـحيحاً. واضـح وهو ما شـرح عنه آدم سـميت بكتابه الشـهير "دول الثروة" من وجهة نظر الممول. ومن بين هذه المبادئ الآتي:

- **الإنصاف أو المساواة**: أي أن كل فرد من أفراد المجتمع يسهم في تحمل جزء من الضرائب، ولكن ليس بنفس النسبة للجميع، أو بنسبة متساوية، بل يتكبدها كل فرد وفقًا لمقدرته الموكلة.
- **"الملاءمة"**: المقصود بها ملاءمة الضريبة للمكلف من ناحية وقت الجباية، وطريقة الدفع، بشرط أن يكون ذلك بنهاية العام وبطريقة غير تحكمية أو تعسفية.
- **"اليقين والوضوح**: بمعنى يتحتم أن تكون الضريبة معرفة ومقدارها معروف للمكلف.
- **الاقتصاد بالجباية**: بمدلول أن تكلفة تحصيل الضرائب لا تتجاوز قيمتها وإلا سيضيع الهدف من الضريبة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تبحث عن التكلفة الأقل قدر الإمكان لتحصيل الضرائب حتى تكون عائدات الخزانة كبيرة بقدر الإمكان.

[23] عامر، وحيد مهدي (2010):"**السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي**"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، ص:125.

كما أن هناك تنظيماً فنياً للضريبة: تفرض الضرائب بشكل عام إما على عوائد عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والأرباح والإيجارات، أو تفرض حسب تدفق الإنفاق بنوعي الاستهلاك والاستثمار، وخاصة المستهلكين. وهذا يقتضي من الدولة أن تنتقي من خلال القواعد الفنية التي تمكنها من تنسيق الحسم الضريبي بطريقة تتلاقى مع مرام السياسة الضريبية، وتالياً مع اللائحة الفنية للضريبة التي تحدد العناصر الفنية القائم عليها الهيكل الضريبي. والتنسيق بينهما، أي الإجراءات المتعلقة بفرضه وتحصيله وتحديد قدره وكيفية تحقيقه[24].

◊ **اختيار المادة الخاضعة للضريبة (الوعاء الضريبي)**: مصطلح "مصدر الضريبة" يشير إلى ما سيجري إقرار الضريبة عليه ، أي المادة المقرر عليها ضريبة. ومن أجل تحديد هذه القاعدة الضريبية، يجب التمييز بين: نظام ضريبي واحد وضرائب متعددة، ضرائب على الأشخاص، ضرائب على الأموال، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

◊ **نظام ضريبي واحد وضرائب متعددة**: كان النظام الضريبي الواحد هو السمة المميزة لأنظمة الضرائب البدائية، والنظام الضريبي الفردي يشير إلى اعتماد الدولة على ضريبة واحدة فقط، وهي تقوم على ضريبة واحدة مفروضة على موضوع واحد، أي: هي، في الأساس، حاوية واحدة كمنتج أرض أو ثروة. مثال على نظام ضريبي واحد هو ما دعا إليه الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر لفرض هذه الضريبة على صافي المنتج الزراعي وإلغاء نظام الضرائب المتعددة السائد في فرنسا، وعدم جدوى فرض ضرائب على الأنشطة الأخرى. أما بالنسبة للنظام الضريبي فإن التعددية، وهو ما تأخذه الأنظمة أو الأنظمة الضريبية الحديثة، تقوم على تنوع الضرائب وتعدد القواعد الضريبية بحيث تشمل القاعدة الضريبية جميع جوانب النشاط الاقتصادي، مثل الضرائب على الدخل الفردي، والضرائب على الأعمال، والضرائب على الإنفاق والضرائب على الإنتاج[25].

◊ **الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال**: على الأشخاص هي الضريبة التي تُفرض على الأفراد كوجود طبيعي، أي أنها تأخذ نفس الأشخاص كموضوع لها، لذلك تسمى ضريبة الرأس

---

[24] ميشيل تودراو، (2006): "**التنمية الاقتصادية**"، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، المملكة العربية السعودية، ص: 201.

[25] العربيد، عدنان، حسين وقاف، (2014):"دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سوريا"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد36، عدد5، سوريا، ص:549.

أو الفرد، وتنقسم الضريبة الفردية إلى قسمين: الضريبة الواحدة الموحدة المفروضة بمعدل واحد (مبلغ واحد) على جميع الأفراد دون تمييز أي أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفهم الشخصية وقدرتهم المالية، والثاني تدريجي. الضريبة الفردية المفروضة بأسعار مختلفة حسب تعدد الطبقات، وبالتالي فإنّ الضريبة الفردية التدريجية تتطلب تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية حسب الثروة التي يمتلكها الفرد، ولكل فئة ثمنها الخاص دون تمييز بين أفرادها، وتالياً فهي كذلك. أقرب إلى العدالة من الضريبة الفردية الموحدة، ورغم ذلك فإن هذا الأسلوب الضريبي لا يحقق العدالة، حيث إن الأفراد في المجتمعات المتطورة غير متساوين بالكفاءة المالية، وعواقبها ليست كبيرة بالإضافة إلى زيادة مصاريف التحصيل. لذلك، فإن هذا النوع من الضرائب غير موجود في الدولة الحديثة، والمال وحده هو المادة التي تخضع للضريبة عليه.

◊ **الضرائب المباشرة وغير المباشرة**: الدخل والثروة هما السفن الحقيقية لجميع تخفيضات الضرائب، وبالتالي يلجأ المشرع الضريبي إلى استخدام طريقة فنية مختلفة للضرائب. فالدخل وأوجه الإنفاق التي تتطلب ضرائب مباشرة على الدخل والثروة وضرائب غير مباشرة على الإنفاق والتداول، وتختلف نسب الاختلاط بين هذين النوعين من الضرائب من دولة لدولة نتيجة ظروف الدولة بكافة نواحيها[26].

2. الرسوم والقروض:

♦ **الرسوم:** تعرف الرسوم بأنها اقتطاع نقدي للدولة أو إحدى السلطات المحلية، يدفعه الفرد قسراً مقابل منفعة خاصة يحصل عليها نتيجة أداء الدولة لخدماتها وإنجازها للمنفعة العامة. وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، لأنه يدفع لقاء الخدمة أو المنفعة الخاصة من الدولة أو إحدى هيئاتها المحلية، مثل الرسوم القضائية ورسوم الالتحاق بالجامعة، والهدف منها هو: تحقيق المنفعة العامة

[26] طويل، بهاء الدين (2016):"**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010**"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص : 57.

للمجتمع بغض النظر عن الهدف المالي لأنه غالبًا ما يحصل فرضه بسعر رمزي[27]. **وتالياً يمكن أن تكون على النحو الآتي:**

– **السعر**: هو التكلفة المالية المقابلة لخدمة تُقدم من قبل هيئة عامة نظرًا لأهميتها وضرورتها، حيث يتم توفير الفرصة للجميع للاستفادة منها. يمكن أيضًا أن يكون الأجر متعلقًا بمجالات تتعرض للاحتكار والتسعير المرتفع، أو يُستخدم كمورد للخزانة، كما في حالة توفير المياه للمنازل في المدن. يتشابه الأجر مع السعر العام في كون كل منهما يُعتبر مصدر دخل، حيث يدفع المستفيد مقابل خدمة محددة، ويتم دفع المبلغ على الفور من قبل الطالبين للخدمة. وتختلف النقاط بحيث يكون للرسوم المقابلة أثر أكبر في تحقيق المنفعة العامة مقارنةً بالسعر العام، حيث تكون فرضية الرسوم إلزامية، في حين يظل السعر العام خياريًا.

ـ **التمييز بين الرسم والسعر العام**: يحصل دفع الرسم أصلاً مقابل الخدمة التي تلقاها الممول مقابل مبلغ رمزي بغض النظر عن التكلفة الفعلية للخدمة بناءً على طلبه.

ـ **الإيرادات شبه الضريبية**: ازدادت مؤخرًا أهمية مصدر آخر للإيرادات، يُطلق عليه اسم الإيرادات شبه الضريبية، أو الرسوم شبه الضريبية. وتشير الاستقطاعات الإجبارية التي تقع على المستفيدين من بعض المنشآت الاقتصادية والاجتماعية العامة أو شبه العامة، والمخصصة لاستخدامات اقتصادية محددة. ومهنية واجتماعية، والمثال الواضح على هذه الإيرادات هو التأمينات الاجتماعية، حيث يدفع العاملون في المنشآت نسبة من أجورهم لهيئة التأمين، والجهات التي يعملون بها تدفع نسبة مماثلة أو أكثر حتى تحصل الهيئة على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها من حيث التعويضات والإعانات والمكافآت والمزايا الأخرى للأسرة، سواء في حالة المرض أو البطالة.

ب.**القروض**: تعدّ القروض إيرادات استثنائية تلجأ إليها الدولة في كثير من الأحيان، لمواجهة آثار الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ عليها، كما في حالة عجز الموازنة العامة، أو لتمويل المشاريع التنموية والإنفاق منها على سداد هذه القروض. فالقروض هي المبالغ التي تقترضها الدولة وتتعهد بسدادها وفوائدها وفق شروط معينة. وقد تختلف أنواع القروض باختلاف جوانبها:

[27] شريف، عمروش، (2016):"طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، عدد15، الجزائر،186.

♦ **القروض الداخلية والقروض الخارجية**

ـ القروض الداخلية، وهي القروض التي تأخذها الدولة من مواطنيها، الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين، والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبعملاتها المحلية. ولا شك أن هذا الإجراء يحقق فائدتين:

◊ التأكد من عدم تعرض الدولة للتأثيرات الخارجية بسبب القروض الخارجية في حالات كثيرة.

◊ أيضًا، تظل الفوائد التي تدفعها على القروض الداخلية ضمن دائرة الدخل القومي، ولا تتسرب إلى الخارج[28].

ـ أما القروض الخارجية فهي القروض التي تأخذها الدولة من الحكومات الأجنبية والمؤسسات والهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

والجدير بالذكر أن مشكلة القروض الخارجية حظيت باهتمام كبير، وجرى عقد العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية لمناقشتها ومحاولة خلق طرائق واساليب لتخفيف هذه المشكلة[29].

♦ **القروض الطوعية والقروض الإجبارية**

ـ **القروض الطوعية**: أن يكون القرض الأصلي اختياريًا، بحيث تحدد هذه الحكومة شروط وتفاصيل القرض ومن ثم تترك للأفراد والمنظمات حرية الاشتراك فيه، ولكي تحصل الدولة على القرض، يجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في الأسواق المالية. حيث تتميز هذه القروض بحقيقة أن سعر الفائدة فيها مساوٍ، إن لم يكن أكثر من معدل الفائدة الحالي[30].

ـ **القروض الإجبارية**: في بعض الحالات، قد تلجأ الحكومة إلى القروض الإجبارية في حالة ضعف ثقة الناس بالحكومة فلا يقبلون إقراضها، وفي أغلب الأحوال تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية

---

[28] فيصل لوصيف(2014):"**أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر–الحقبة 1970–2012**"، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر، ص45.

[29] دراوسي مسعود(2006):"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 –2004، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 65.

[30] سالكي، سعاد(2011):"**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة بعض دول المغرب العربي**"، رسالة ماجستير، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص:34.

كأفضـل طريقة لتمويل الحروب والحالات الاسـتثنائية، وقد تعطي هذه القروض فائدة أقل من الفائدة الحالية في السـوق أو من دون فوائد. وأيضـا في حالة الموجات التضـخمية في الاقتصـاد، بهدف امتصـاص القوة الشـرائية الزائدة وتقليل كمية الأموال المتداولة، ثم تعيد الحكومة مبالغ القرض بعد معالجة التضخم. وتلجأ الحكومة أحياناً إلى تمديد الأجل عند استحقاق القرض، وهذا يشير إلى ظهور قرض إلزامي جديد.

- **قروض الحياة والقروض المؤقتة**: وهي القروض التي لا تحدد لها الدولة موعداً محدداً لسداد قيمتها وتلتزم بفوائدها، أما القروض المؤقتة فالدولة هي التي تحدد مقدما أجل الوفاء بها، والقروض المؤقتة تقسم حسب توقيتها إلى قروض قصيرة أو متوسطة أو قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لا تتجاوز السنة، مثل تحويلات الخزينة، والقروض الطويلة الأجل التي تتجاوز عشر سنوات أو أكثر، أما القروض المتوسطة الأجل فهي ما بين الاثنين، سداد القروض يمكن أن يتم من قبل الدولة في موعد واحد أو عبر تقسيطه على مدى فترة زمنية معينة. يتيح للدولة أن تحدد تاريخًا واحدًا للسداد، أو تقديم خيارين لها بتحديد مواعيد متعددة لتسديد القرض بكل أبعاده. يظهر بوضوح أن تحديد تواريخ متعددة للسداد يمنح الدولة فرصة لتخفيف العبء المالي المترتب على القرض قبل تاريخ استحقاقه.

- **الإصـدار النقدي**: يعّد الإصـدار النقدي من وسـائل التمويل لإيرادات الدولة التي يحق للدولة وحدها إصدارها، وعادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتوافر له موارد تمويلية أخرى، أو لسـد ما قد تعجز عنه الموارد الأخرى، مثل الضـرائب أو القروض أو غيرها. لتوفير الأموال اللازمة له، إما لتمويل نفقات الحرب التي تتزايد كل يوم، أو في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة[31].

وعلى الرغم من أهمية هذا المورد، إلا أنه أثار الكثير من الجدل والتحفظات حوله، لما له من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني، كالتضخم الذي يرفع الأسعار، وهو ما يمثل ضريبة غير مرئية وغير عادلة[32].

---

[31] الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين، (2005):"**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص:325.

[32] عريقات، حربي موس، (2006):"**مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص:183.

1.2.6. الإيرادات والمصروفات العامة في العراق

يتسم النظام الضريبي في العراق بالتعددية حيث يجمع بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة، على الرغم من أن هذا النظام لا يمكن وصفه بأنه ذو حداثة، لأن بدايته تعود إلى عام 1927 عندما صدر أول تشريع خاص بضريبة الدخل وذلك كأحد الإيرادات المعتمدة. كما أن الاسهامات الاجتماعية والمنح وإيرادات أخرى حافظت على قدرة الإيرادات على المشاركة بصورة فعالة في الموازنة العامة حول إمكانية تحقيق التقارب بين اسهامات الإيرادات في تغطية النفقات العامة، وبيانات جدول رقم (1) تبين ذلك، حيث يشمل الجدول الإيرادات والنفقات العامة لدولة العراق وذلك كالآتي:

بيانات إحصاءات مالية الحكومة لدولة العراق للأعوام 2014-2019 (القيمة بالمليار دينار عراقي)

العبارة / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضرائب	2,027.4	2,121.5	5,166.1	5,956.2	5,335.4	2,028.6
الاسهامات الاجتماعية	0.9	0.1	0.2	0.0	1.8	0.4
المنح	2.6	4.0	6.9	13.7	5.8	2.0
إيرادات أخرى	95,360.9	70,294.5	113,062.5	70,659.7	99,705.8	55,164.8
الإيرادات	97,391.8	72,420.0	118,235.6	76,629.6	105,048.8	57,195.8
تعويضات العاملين	31,466.3	31,466.3	30,816.5	31,589.1	34,256.6	22,624.4
استخدام السلع والخدمات	12,474.9	12,474.9	3,847.2	4,034.5	4,327.0	1,590.2
الفائدة	662.7	662.7	1,169.3	2,289.5	5,525.3	5.1
الإعانات المالية	8,217.7	8,217.7	3,824.1	1,814.9	1,750.6	1,008.5
المنح	3,015.5	3,015.5	1,249.1	1,358.6	1,454.3	916.6
المنافع الاجتماعية	15,837.8	15,837.8	12,389.9	16,113.7	16,547.1	11,154.5
مصروفات أخرى	9,411.4	9,411.4	633.9	377.4	1,016.8	1,368.2
المصروفات	81,086.3	81,086.3	53,930.0	57,577.6	64,877.7	38,667.4
أصول ثابتة	40,904.3	40,904.3	18,526.5	16,533.5	13,875.2	4,462.2
المخزونات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفائس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

ISSN: 2709-5312

أصول غير منتجة	2.5	2.5	-17.9	-13.8	-8.4	-2.9
النفقات	121,993.1	121,993.1	72,438.6	74,097.3	78,744.5	43,126.8

المصدر: الدارس استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق.

ويمكن تفصيل ما جاء في الجدول السابق وذلك لبيان النسب لكل عام إن كان من ناحية الإيرادات أو النفقات وذلك على النحو الآتي:

1.2.6.1 الإيرادات العامة لدولة العراق وذلك للأعوام 2014-2019

1- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2014، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2014

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2014	النسبة
الضرائب	2,027.40	2.08%
الاسهامات الاجتماعية	0.9	0.00%
المنح	2.6	0.00%
إيرادات أخرى	95,360.90	97.91%
الإيرادات	**97,391.80**	**100.00%**

المصدر: الدارس استنادا الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

الرسم البياني: رقم (1) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2014

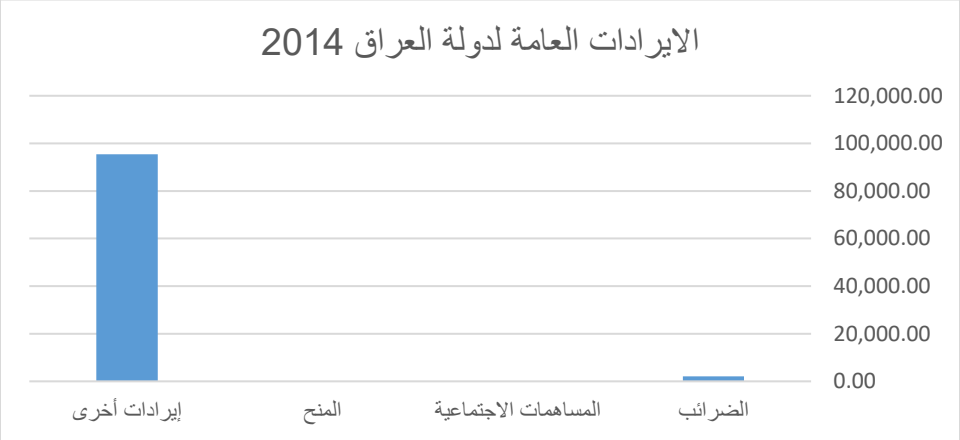

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2014 (97.391.80) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها

ISSN: 2709-5312

(2.027.40) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (0.9) مليار دينار. فيما بلغت المنح (2.6) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (95.360.90) مليار دينار عراقي.

2- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2015، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (2) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2015

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2015	النسبة
الضرائب	2,121.50	2.93%
لاسهامات الاجتماعية	0.1	0.00%
المنح	4	0.01%
إيرادات أخرى	70,294.50	97.06%
الإيرادات	**72,420.00**	**100.00%**

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (2) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2015

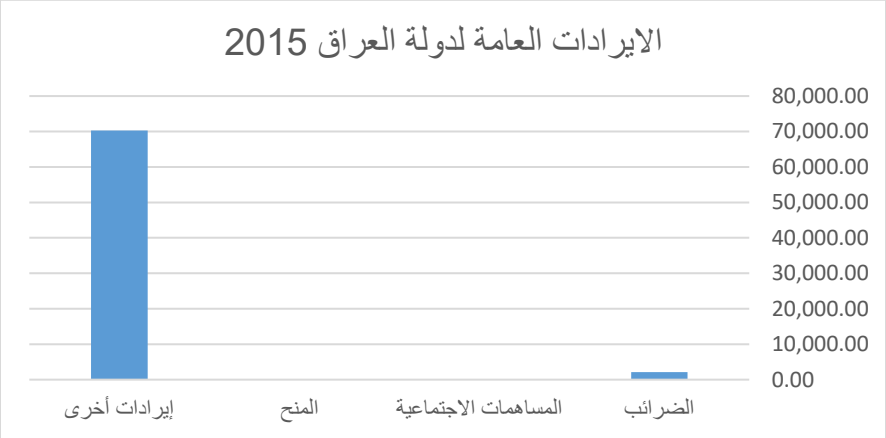

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2015 (72.420.00) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها (2.121.50) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (0.1) مليار دينار. فيما بلغت المنح (4) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (70.294.50) مليار دينار عراقي.

3- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2016، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (3) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2016

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2016	النسبة
الضرائب	5,166.1	4.37%
الاسهامات الاجتماعية	0.2	0.00%
المنح	6.9	0.01%
إيرادات أخرى	113,062.5	95.62%
الإيرادات	118,235.6	100.00%

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (3) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2016

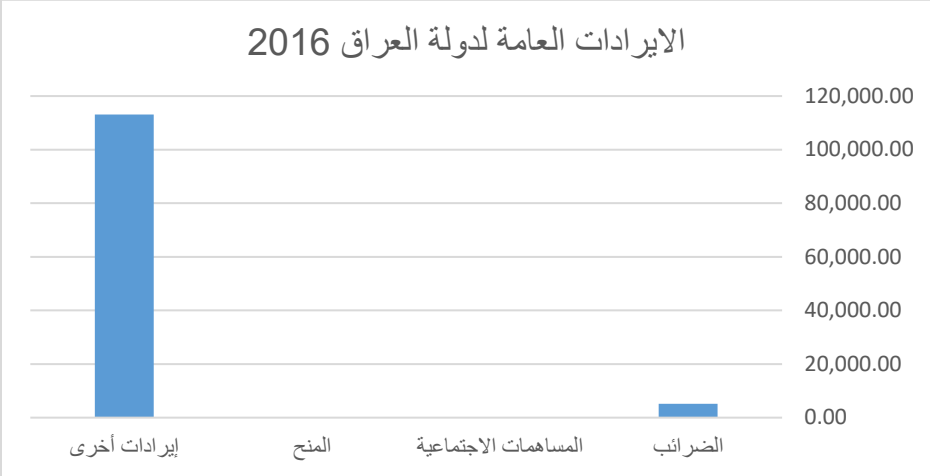

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2016 (118.235.6) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها (5,166.1) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (0.2) مليار دينار. فيما بلغت المنح (6.9) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (113.062.5) مليار دينار عراقي.

4- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2017، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (4) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2017

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2017	النسبة
الضرائب	5,956.2	**7.77%**
الاسهامات الاجتماعية	0.0	**0.00%**
المنح	13.7	**0.02%**
إيرادات أخرى	70,659.7	**92.21%**
الإيرادات	76,629.6	**100.00%**

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (4) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2017

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2017 (76.629.6) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها (5.956.2) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (0.0) مليار دينار. فيما بلغت المنح (13.7) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (70.659.7) مليار دينار عراقي.

5- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2018، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (5) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2018

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2018	النسبة
الضرائب	5,335.4	**5.08%**
الاسهامات الاجتماعية	1.8	**0.00%**
المنح	5.8	**0.01%**
إيرادات أخرى	99,705.8	**94.91%**
الإيرادات	105,048.8	**100.00%**

المصدر: الدارس استنادا الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (5) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2018

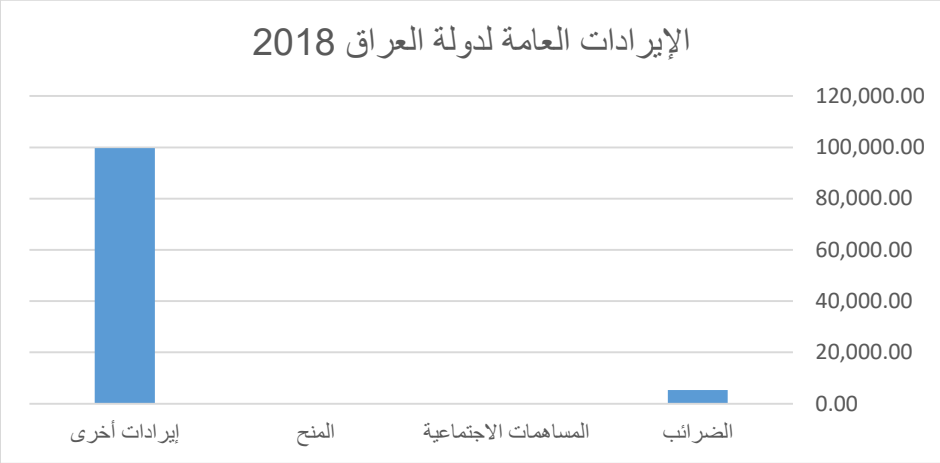

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2018 (105.048.8) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها (5.335.4) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (1.8) مليار دينار. فيما بلغت المنح (5.8) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (99.705.8) مليار دينار عراقي.

6- الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2019، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (6) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2019

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	الإيراد 2019	النسبة
الضرائب	2,028.6	**3.55%**
الاسهامات الاجتماعية	0.4	**0.00%**
المنح	2.0	**0.00%**
إيرادات أخرى	55,164.8	**96.45%**
الإيرادات	57,195.8	**100.00%**

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (6) يوضح الإيرادات العامة لدولة العراق لعام 2019

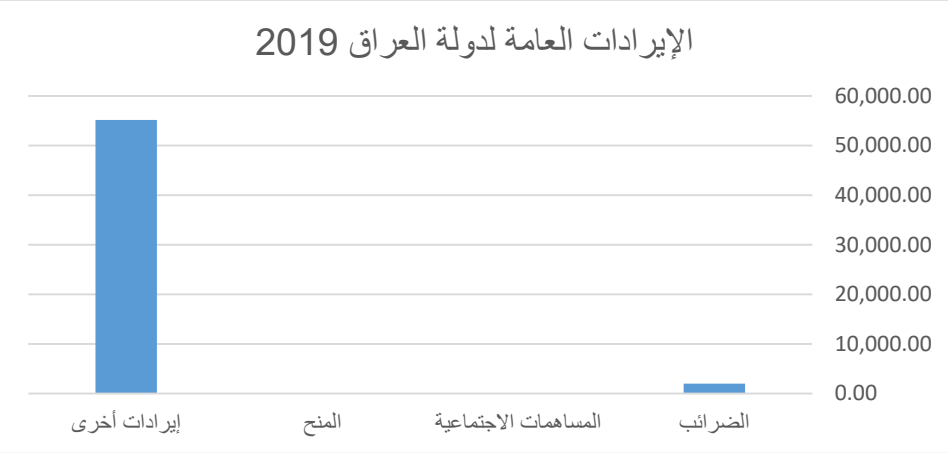

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإيراد العام للعراق لعام 2019 (57.195.8) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت الإيرادات على الضرائب فبلغت نسبتها (2.028.6) مليار دينار. فيما بلغت الاسهامات الاجتماعية (0.4) مليار دينار. فيما بلغت المنح (2.0) مليار دينار. في حين بلغت إيرادات أخرى (57.195.8) مليار دينار عراقي.

1.2.6.2النفقات العامة لدولة العراق 2014-2019

1- النفقات العامة لدولة العراق 2014

جدول رقم (7) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2014

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	النفقات العامة 2014	النسبة
تعويضات العاملين	31,466.30	15.49%
استخدام السلع والخدمات	12,474.90	6.14%
الفائدة	662.7	0.33%
الإعانات المالية	8,217.70	4.05%
المنح	3,015.50	1.48%
المنافع الاجتماعية	15,837.80	7.80%
مصروفات أخرى	9,411.40	4.63%
المصروفات	81,086.30	39.93%
أصول ثابتة	40,904.30	20.14%
المخزونات	0	0.00%
النفائس	0	0.00%
أصول غير منتجة	2.5	0.00%
النفقات	121,993.10	100.00%

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

ISSN: 2709-5312

الرسم البياني: رقم (7) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2014

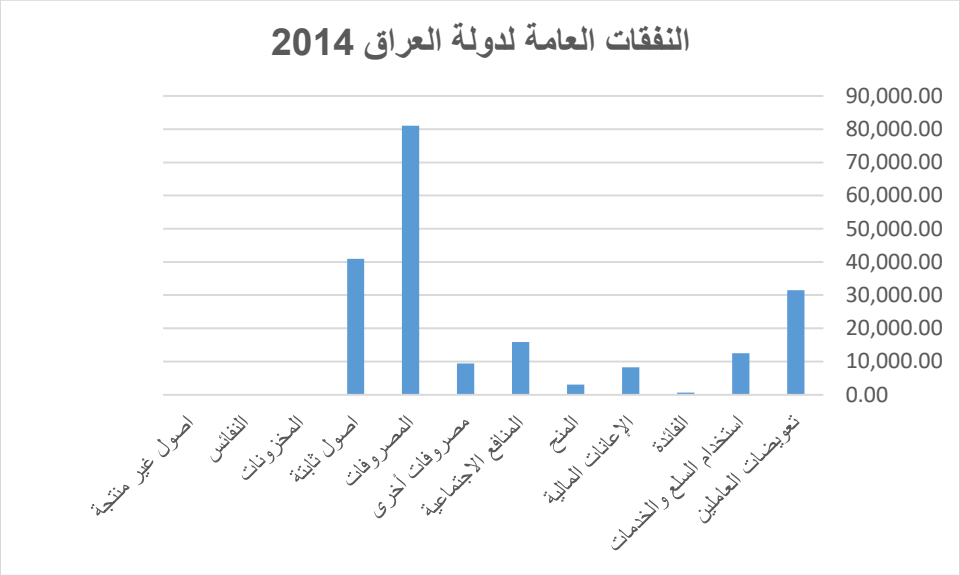

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2014 (121.993.10) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (81.086.30) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (40.904.30) مليار دينار.

2- النفقات العامة لدولة العراق لعام 2015

جدول رقم (8) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2015

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	النفقات العامة 2015	النسبة
تعويضات العاملين	**31,466.30**	**15.49%**
استخدام السلع والخدمات	12,474.90	**6.14%**
الفائدة	662.7	**0.33%**
الإعانات المالية	8,217.70	**4.05%**
المنح	3,015.50	**1.48%**
المنافع الاجتماعية	15,837.80	**7.80%**
مصروفات أخرى	9,411.40	**4.63%**
المصروفات	81,086.30	**39.93%**
أصول ثابتة	40,904.30	**20.14%**
المخزونات	0	**0.00%**
النفائس	0	**0.00%**
أصول غير منتجة	2.5	**0.00%**
النفقات	121,993.10	**100.00%**

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

الرسم البياني: رقم (8) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2015

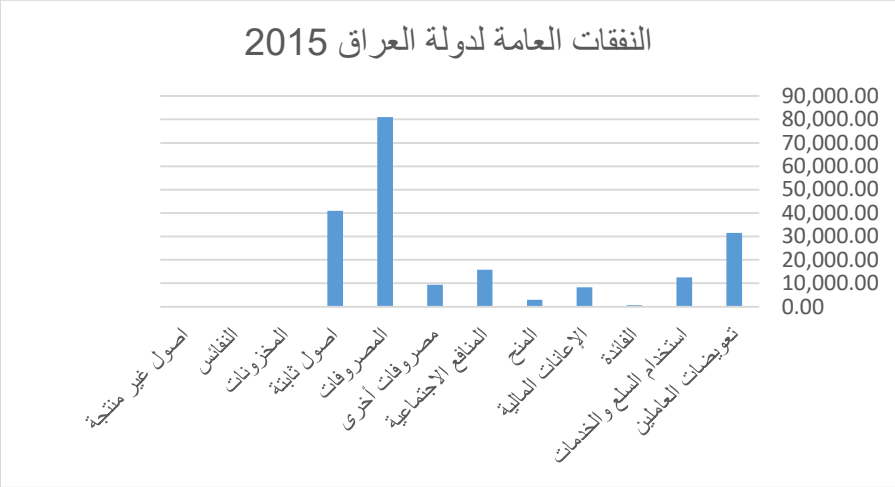

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2015 (121.993.10) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (81.086.30) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (40.904.30) مليار دينار.

3- النفقات العامة لدولة العراق لعام 2016

جدول رقم (9) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2016

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	**النفقات العامة 2016**	**النسبة**
تعويضات العاملين	30,816.50	**8.49%**
استخدام السلع والخدمات	3,847.20	**1.06%**
الفائدة	1,169.30	**0.32%**
الإعانات المالية	3,824.10	**1.05%**
المنح	1,249.10	**0.34%**
المنافع الاجتماعية	12,389.90	**3.41%**
مصروفات أخرى	633.9	**0.17%**
المصروفات	53,930.00	**14.86%**
أصول ثابتة	18,526.50	**5.11%**

ISSN: 2709-5312

المخزونات	0	0.00%
النفائس	0	0.00%
أصول غير منتجة	-17.9	0.00%
النفقات	72,438.60	100.00%

المصدر: الدارس استنادا للجهاز المركزي للإحصاء، العراق

الرسم البياني: رقم (9) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2016

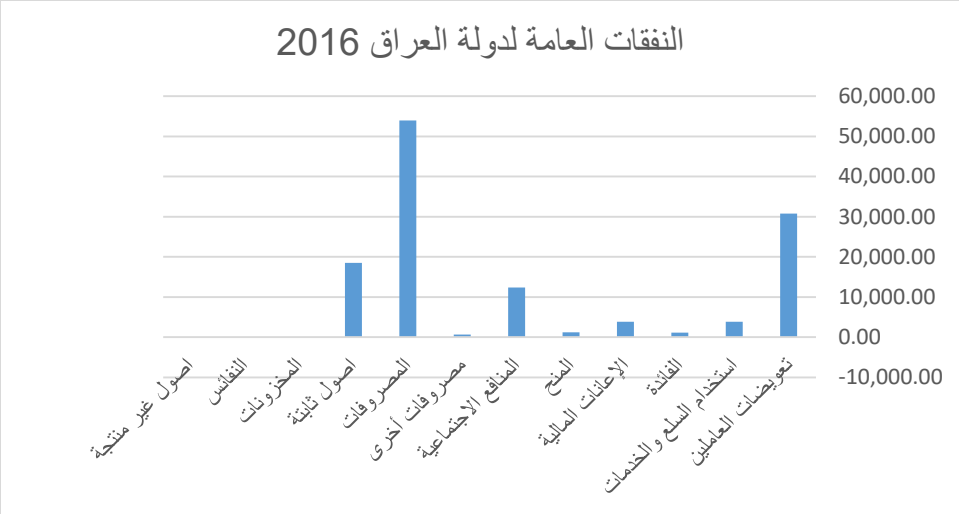

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2016 (72.438.60) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (53.930.00) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (72.438.60) مليار دينار.

4- النفقات العامة لدولة العراق لعام 2017

جدول رقم (10) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2017

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	النت العامة 2017	النسبة
تعويضات العاملين	31,589.1	23.99%
استخدام السلع والخدمات	4,034.5	3.06%
الفائدة	2,289.5	1.74%
الإعانات المالية	1,814.9	1.38%

المنح	1,358.6	**1.03%**
المنافع الاجتماعية	16,113.7	**12.24%**
مصروفات أخرى	377.4	**0.29%**
المصروفات	57,577.6	**43.73%**
أصول ثابتة	16,533.5	**12.56%**
المخزونات	0.0	**0.00%**
النفائس	0.0	**0.00%**
أصول غير منتجة	-13.8	**-0.01%**
النفقات	74,097.3	**100.00%**

المصدر: الدارس استناداً الى الجهاز المركزي للإحصاء، العراق

الرسم البياني: رقم (10) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2017

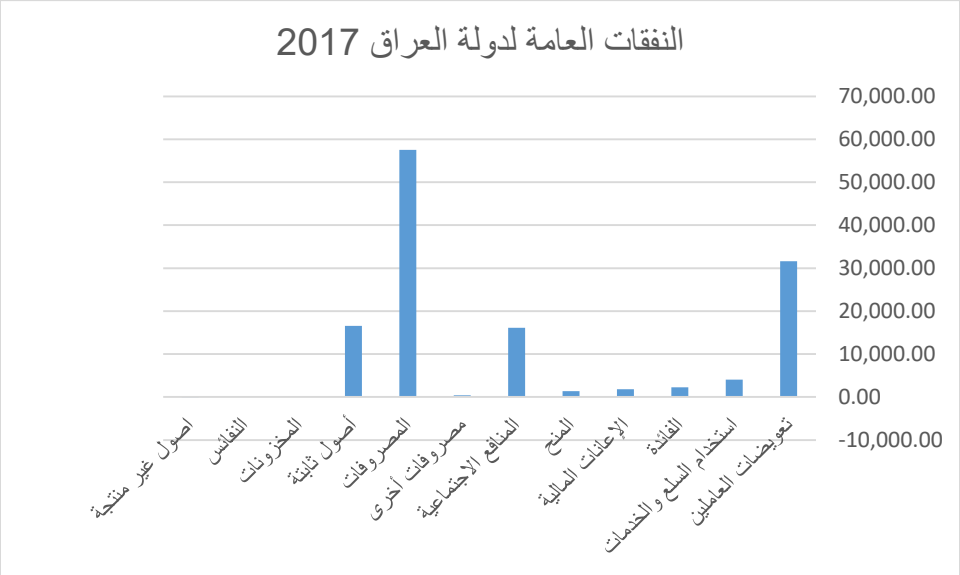

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2017 (74.097.3) مليار دينار عراقي. بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (57.577.6) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (16.533.5) مليار دينار.

5- النفقات العامة لدولة العراق لعام 2018

جدول رقم (11) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2018

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	النفقات العامة 2018	النسبة
تعويضات العاملين	34,256.6	23.85%
استخدام السلع والخدمات	4,327.0	3.01%
الفائدة	5,525.3	3.85%
الإعانات المالية	1,750.6	1.22%
المنح	1,454.3	1.01%
المنافع الاجتماعية	16,547.1	11.52%
مصروفات أخرى	1,016.8	0.71%
المصروفات	64,877.7	45.17%
أصول ثابتة	13,875.2	9.66%
المخزونات	0.0	0.00%
النفائس	0.0	0.00%
أصول غير منتجة	-8.4	-0.01%
النفقات	78,744.5	100.00%

الرسم البياني: رقم (11) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2018

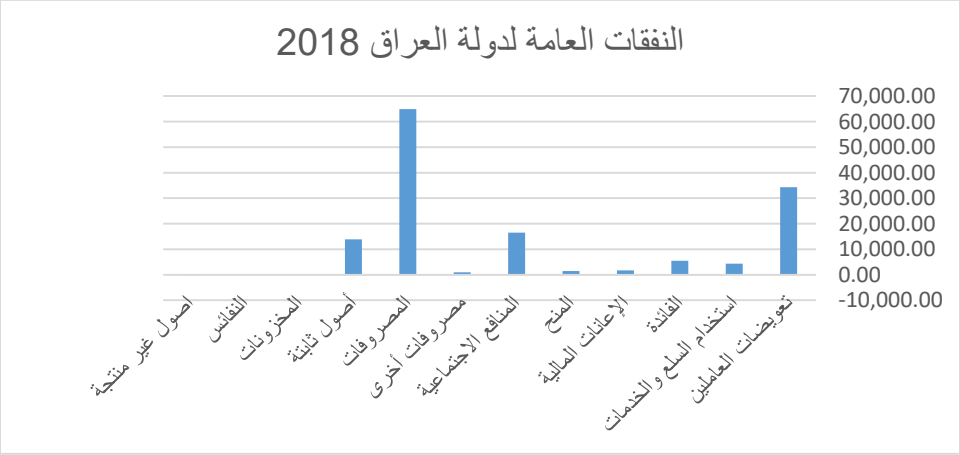

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2018 (78.744.5) مليار دينار عراقي، بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (64.877.7) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (78.744.5) مليار دينار.

6- النفقات العامة لدولة العراق لعام 2019

جدول رقم (12) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2019

القيمة بالمليار دينار العراقي		
العبارة	النفقات العامة 2019	النسبة
تعويضات العاملين	22,624.4	27.66%
استخدام السلع والخدمات	1,590.2	1.94%
الفائدة	5.1	0.01%
الإعانات المالية	1,008.5	1.23%
المنح	916.6	1.12%
المنافع الاجتماعية	11,154.5	13.64%
مصروفات أخرى	1,368.2	1.67%
المصروفات	38,667.4	47.27%
أصول ثابتة	4,462.2	5.46%
المخزونات	0.0	0.00%
النفائس	0.0	0.00%
أصول غير منتجة	-2.9	0.00%
النفقات	43,126.8	100.00%

الرسم البياني: رقم (12) يوضح النفقات العامة لدولة العراق لعام 2019

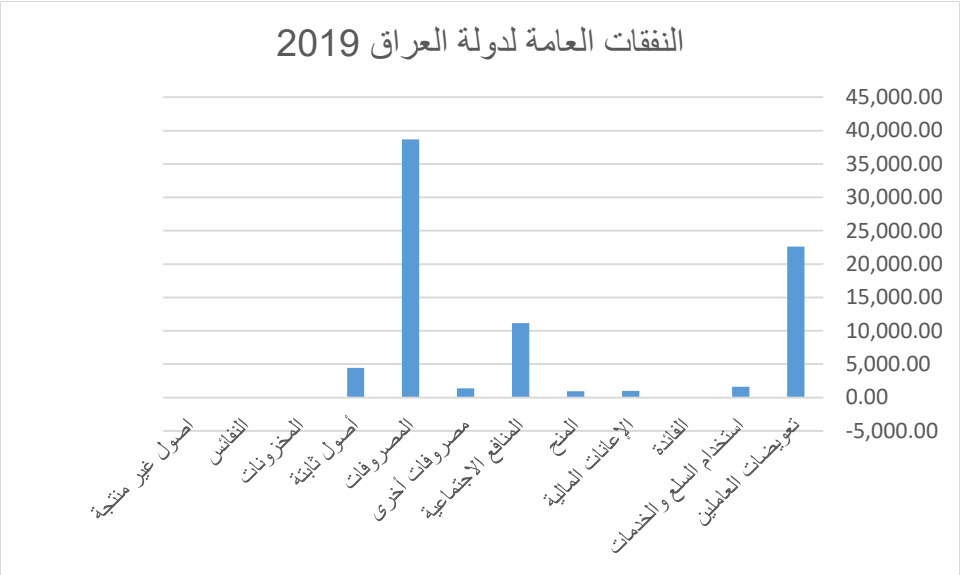

يظهر للدارس من الجدول والرسم البياني السابقين أنه بلغ إجمالي الإنفاق العام للعراق لعام 2019 (78.744.5) مليار دينار عراقي. بحيث توزعت النفقات على المصروفات فبلغت نسبتها (43.126.8) مليار دينار. فيما بلغت أصول ثابتة (4.462.2) مليار دينار.

الخلاصة

في نهاية الفصل الأول، من خلال عرض الإيرادات العامة وكذلك النفقات العامة لدولة العراق وذلك للحقبة بين 2014 وحتى 2019، يتضح أن هناك تذبذبات في الإيرادات العامة لدولة العراق للحقبة الواقعة ضمن الدراسة الحالية، وهذا قد يعود بطبيعة الحال إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر على الجمهورية العراقية والتي تركت أثراً واضحا على الاقتصاد العراقي ككل. والأمر نفسه ينطبق على النفقات العامة حيث أيضا تأثرت صعودا وهبوطا وبشكل ملحوظ خلال حقبة هذا البحث من 2014-2019، وبذلك يمكن القول إن الإيرادات والنفقات العامة بصفتها إحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية لدولة العراق قد وقعت تحت التذبذبات الناتجة عن الأوضاع التي مر بها العراق.

نتائج الدراسة الميدانية

توصل البحث للنتائج الآتية:

أولاً – نتائج التحليل الوصفي لمتبدلات البحث:

1-الارتياب الحاصل بقيمة الصادرات بين (2014-2019) نتيجة الأزمة والتي كان لها الأثر السلبي على الوضع الاقتصادي.

2-كانت نسبة البطالة مرتفعة في عامي 2018 و2019 (13.7%) وذلك نتيجة الظروف المضطربة غير المستقرة السائدة في العراق التي كانت سلبية الأثر على معدل البطالة.

3-لُوحظ في اثناء رحلة البحث نسب متفاوتة فيما يخص النفقات التي تقاربت مع الإيرادات، لذلك كان لابد من التحفظ من ناحية الإنفاق بسبب هذا التقارب للابتعاد عن الوصول إلى عجز الميزان التجاري.

4-ايضاً يوضح المنهج الوصفي أن **المتوسط الحسابي** الخاص بالنفقات العامة بالعراق عند اجراء البحث بلغ (85398.90) مليار دينار، بينما كان للإيرادات العامة (87820.27) مليار دينار. فيما كان **الوسط الحسابي** للصادرات (79.60000) تريليون دينار، اما معدل البطالة فكان (12.21667%).

ثانيا- نتائج البحث

1- نلاحظ من البحث أن (R^2) معامل التحديد المعدل للأنموذج الأول(0.413770) 41%، أي ان الإيرادات العامة، والنفقات العامة، تشرح ما يقارب 41% من التبدلات الحاصلة بمعدل البطالة مع ثبات العوامل الاخرى، وكان R^2 للأنموذج الثاني(0.875406) ما يمثل (87.5%) أي أن الإيرادات العامة، والنفقات العامة تحلل 87.5% من التبدلات الحاصلة في معدل الصادرات مع ثبات العوامل الاخرى

2- من خلال النتائج يستنتج الباحث أن لمعدل البطالة والصادرات دوراً مهماً في تطوير التنمية الاقتصادية في العراق. وكان من الواضح انها تتوافق والنظرية الاقتصادية، وقد وجدنا في البحث ان (R^2) للأنموذج الأول 41%، والانموذج الثاني 87.5% تعد مرتفعة، وهي تدل على قوة تحليل

المتبدلات المستقلة المعبرة عن السياسات المالية بالعراق وهي (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، للمتبدلات التابعة التي تعبر عن التنمية الاقتصادية وهي (معدل البطالة، والصادرات).

3- أن مرونة الايرادات العامة للسياسات المالية كانت (0.5831)، وهذا يعني ان زيادة القيمة المضافة 10% سينتج عنه انخفاض معدل البطالة (5.831 %)، مع ثبات بقية المتبدلات المستقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط الإيرادات العامة مع معدل البطالة هو ارتباط عكسي". وهكذا تثبت صحة افتراض "هناك ارتباط عكسي بينهما".

4- أن مرونة النفقات العامة كانت (0.5831)، وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% سينتج عنه ارتفاع معدل البطالة (5.831%)مع ثبات بقية المتبدلات المستقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط النفقات العامة مع معدل البطالة هو ارتباط طردي". وهكذا تثبت صحة افتراض "هناك ارتباط طردي بينهما".

5- أن مرونة النفقات العامة كانت (0.8642)، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات العامة 10% سينتج عنه ارتفاع بالصادرات (8.642%)، مع ثبات بقية المتبدلات المستقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط الإيرادات العامة مع الصادرات هو ارتباط طردي". وبذلك تثبت صحة الافتراض "هناك ارتباط طردي بين الإيرادات العامة والصادرات".

6- مرونة النفقات العامة كانت (0.7886)، وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% سينتج عنه زيادة معدل البطالة (7.886%) مع ثبات بقية المتبدلات المستقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط النفقات العامة مع الصادرات هو ارتباط طردي". وهكذا تثبت صحة افتراض "هناك ارتباط طردي بينهما".

3.5. الخلاصة والمقترحات

- **اختبار الافتراضات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر**

H_1: وجود ترابط للسياسة المالية مع التنمية الاقتصادية، وينتج عنها الافتراضات الآتية:

H_{11}: العلاقة بين الإيرادات المالية كإحدى أدوات السياسات المالية، ومعدل البطالة كإحدى أدوات التنمية الاقتصادية عكسية.

يلاحظ الباحث من التحليل القياســـي، أن مرونة الايرادات العامة كانت (0.5831) ، وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% ســـينتج عنه انخفاض معدل البطالة (5.831 %)، مع ثبات بقية المتبدلات المســـتقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط الإيرادات العامة مع معدل البطالة هو ارتباط عكسي". الأمر الذي مكن الباحث من إثبات ان "هناك ارتباطاً عكسياً بينهما".

H_{12}: العلاقة بين النفقات المالية كإحدى أدوات السياسات المالية، والصادرات كإحدى أدوات التنمية الاقتصادية طردية

يلاحظ الباحث من التحليل القياسي، أن مرونة النفقات العامة كانت (0.5831)، وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% ســـينتج عنها ارتفاع معدل البطالة (5.831%) مع ثبات بقية المتبدلات المســـتقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط النفقات العامة مع معدل البطالة هو ارتباط طردي". وهكذا تثبت صحة افتراض "هناك ارتباط طردي بينهما".

H_{13}: العلاقة بين الإيرادات المالية كإحدى أدوات السياسات، والصادرات كإحدى أدوات التنمية الاقتصادية طردية.

يلاحظ الباحث من التحليل القياسي، أن مرونة النفقات العامة كانت (0.8642)، وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% ســـينتج عنها ارتفاع بالصـــادرات (8.642%)، مع ثبات بقية المتبدلات المســـتقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط الإيرادات العامة مع الصـــادرات هو ارتباط طردي". وبذلك تثبت صحة الافتراض "هناك ارتباط طردي بين الإيرادات العامة والصادرات".

H_{14} العلاقة بين النفقات المالية كإحدى أدوات السياسات المالية، والصادرات كإحدى أدوات التنمية الاقتصادية طردية.

يلاحظ الباحث من التحليل القياسي، أن مرونة النفقات العامة كانت (0.7886) وهذا يعني ان زيادة الايرادات العامة 10% سينتج عنه زيادة معدل البطالة (7.886%) مع ثبات بقية المتبدلات المستقلة، وهي نتيجة تتوافق والنظرية القائلة "ارتباط النفقات العامة مع الصادرات هو ارتباط طردي". وهكذا تثبت صحة افتراض "هناك ارتباط طردي بينهما".

الخاتمة

في ختام الدراسة يمكن القول إن هناك دوراً للسياسات المالية التي تنتهجها الدولة في التنمية المحلية، حيث إن السياسات المالية تمثل منظومة متكاملة تضعها الدولة من أجل النهوض بالاقتصاد. ومن ثم تبرز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تحديد الأطر ورسم الأدوار لكل جزء من هذه السياسات، ويكون ذلك بالاهتمام بمبادئ الحكم الرشيد، في هذا السياق، يظهر أن المشاركة هنا لا تدل على إلغاء دور الدولة، بل تشير إلى دور الدولة في تحقيق أهدافها من خلال دعم التنمية الاقتصادية. لذا، يمكن أن يؤدي التركيز على الإيرادات العامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. كما أن التركيز على النفقات وترشيدها له أثر على التنمية الاقتصادية، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة لكونها تناولت السياسات المالية من منظار الواردات والمصروفات العامة. كما ركزت على التنمية الاقتصادية من منظار معدل البطالة والصادرات، وتالياً أوضحت أن هناك علاقة ودوراً للسياسات المالية متمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة على معدل البطالة والصادرات.

المقترحات

1. توصي الدراسة بالحاجة للقيام بعمل دراسات مبنية على الحقائق والأرقام، ليتم التمكن من خلالها من وضع خطط تساعد بالوصول إلى تنمية اقتصادية.
2. الحاجة للعمل لتوفير التمويل الضروري لتأسيس مشاريع ذات طابع استثماري ان كان عن طريق مصادر التمويل المحلية "الادخار الاختياري، والادخار الإجباري"، أو ربما يكون الحل عن طريق الاتجاه نحو المال الخارجي لدعم التنمية.
3. الاستعانة بالاستثمار الأجنبي وتشجيعه على الدخول في مشاريع جديدة بحيث يكون تنفيذها يتطلب الكثير من الأمور التي تحتاج إلى موارد مادية وخبرات متخصصة، للقيام بها وذلك وفق ضوابط وشروط السياسات المالية المتبعة في العراق، مع إمكانيةٍ لتقديم تسهيلات لا تمس بالسيادة العراقية.

4. العمل من قبل الدولة العراقية على ضرورة دعم التخصصات الجامعية ذات العلاقة بموضوع النمو الاقتصادي وتقديم المنح الدراسية لهذه التخصصات لتشجيع الطلاب وتحفيزهم، الأمر الذي يفضي إلى زيادة الخبرات وعدم الحاجة إلى استقطاب خبراء من الخارج.

5. جدية العمل على تنمية هذا النوع من السياسة لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعيق عملها داخلية كانت أو خارجية، ومحاولة التغلب عليها بالتنسيق مع الجهات المعنية، من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي العراقي.

6. الحاجة الى بلورة اتفاقيات اقتصادية مع الدول الصديقة للجمهورية العراقية بما يخدم مصلحة الاقتصاد

7. العمل على تقليل عجز الميزان التجاري، بتحفيز الصادرات وذلك من خلال دعم الصادرات بشتى الوسائل الممكنة سواء من تخفيض ضرائب أو تقديم التسهيلات والمساعدات، وتقليص الواردات وذلك عن طريق إحلال السلع المحلية مكان المستوردة. أي دعم السلع التي يكون منشؤها عراقياً، وبالتالي دعم الصناعة الوطنية.

8. العمل على إحداث شراكة وطنية، بما يحدث دوراً فاعلاً في التقدم الاقتصادي، وهذه الشراكة مكملة للنشاط الاقتصادي، وذلك يفضي لنمو الصادرات وتطوره الذي يعدّ من اهم اسباب تطور النمو الاقتصادي في أية بلد، وتالياً يؤكد الباحث على ضرورة التوسع بعرض الفرص الاستثمارية بشكل أوسع لتوسيع نشاط واستثمارات الدولة العراقية، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد وذلك من خلال تعزيز مكانته وأدائه.

9. العمل على وضع وتعديل خطط السياسات المالية الخاصة بالنمو الاقتصادي بشكل يتناسب مع امكانات الاقتصاد العراقي ومحاولة بناء اقتصاد قوي بالمستقبل، معتمدا في ذلك على خطط حالية تتسم بالمرونة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1) قراح سعيدي وآخرون (2007):"الآثار الاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي"، جامعة المسيلة، الجزائر.
2) أبو عيدة، عمر محمود (2013):"أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: د راسة قياسية للفترة 1994-2011"، مجلة جامعة الأزهر، عدد1، مجلد15، غزة.
3) أحمد، عبد الرحمان يسري، (2007):"الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
4) أسماء ماصمي، (2014):"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
5) أل سميسم، سالم عبد الكرمي مهدي (2011):"التوازن الاقتصادي العام"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،
6) بلعاطل عياش، ونوي، مسيحة، (2013):"آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مؤتمر دولي، جامعة سطيف.
7) بن دعاس، جمال، (2010):"التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية" أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج.
8) بن شهرة، مدني (2008):"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.
9) البنا، محمد، محمد (2012):"البطالة بين السعوديين الأنواع والأبعاد والحلول"، مجلة أفاق جديدة، جامعة المنوفية، كلية التجارة، القاهرة، مصر، ص:99.
10) تسامر عبير، بوراي نجاة، (2018):"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر2000/2017"، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، ص.ص:1-102.
11) الجزائر، ص:188 .
12) الجيوسي، وليد (2008):"أسس التنمية الاقتصادية"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

13) حدو، محمد (2014):"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي"، رسالة الماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر.

14) حربي، محمد وموسى، عريقات، (2006):"مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

15) الحسن، عبد الرحمن محمد (2012):"دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر.

16) الخمشي، ساره صالح، (2010):"دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب"، المجلة العربية للدراسات المنية والتدريب، جامعة نايف، الرياض، السعودية.

17) داود، سعد الله (2013):"الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

18) دراوسي مسعود (2006):"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 -2004، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

19) الدعمي، عباس كاظم (2010):"السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأموال المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

20) الدين، عبد القادر محمد علاء (2003):"البطالة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص:5.

21) ريالة، محمد، (2011):"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر.

22) زبير محمد، (2012):"التنمية الاقتصادية والصناعية واستراتيجيات التصنيع مفاهيم وأسس نظرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر.

23) سالكي، سعاد(2011):"دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة ماجستير، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

24) سعود علي المالكي، (2007):"خصائص مشكلة البطالة في المراكز الحضرية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

25) السعودي، أحمد، والطاهر، أحمد، (2008):"البطالة المشكلة والحل"، مركز المحروسة.

26) سعيدي، وصاف (2003):"التجارة الإلكترونية كأداة لتنشيط الصادرات"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، جامعة ورقلة، الجزائر.

27) سيماء محسن علاوي (2016):"دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي (1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، العراق.

28) الشامي، سلام، (2017):"دور السياسة المالية في تحقيق الأمن الاقتصادي العراقي للسنوات 1990-2011، بحث مقدم لجامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال.

29) شريف، عمروش، (2016):"طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، عدد15، الجزائر.

30) شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، (2008):"البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية قياسية"، الملتقى الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، القاهرة، مصر.

31) صالح، الاشوح زينب، (2003):"الاطراد والبيئة ومداواة البطالة"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

32) صالح، عباس، (2004):"العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث"، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.

33) صالحي، صالح، (2006):"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

34) الطاهر، علاء فرج، (2011):"التخطيط الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهامشية، الأردن.

35) الطوابي، محمد حلمي (2007):"أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدول الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

36) طويل، بهاء الدين (2016):"دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

37) عامر، وحيد مهدي (2010):"السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.

38) عبد الباري، سيف الإسلام(2012):"البطالة الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف علاجها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

39) عبد القوي محمد حسين(2012):"البطالة المشكلة والعلاج"، وزارة الداخلية، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين.

40) عبد الله، علي (2003):"موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية التسيري والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، عدد 2، الجزائر.

41) العربيد، عدنان، حسين وقاف، (2014):"دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سوريا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد36، عدد5، سوريا.

42) عروب رتيبة وبوسبعين تسعديت، (2012):"أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة مستغانم، الجزائر.

43) عريقات، حربي موس، (2006):"مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

44) العساف، أحمد عارف والوادي، محمود حسين، (2010):"التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.

45) علي سيف علي المزروعي أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد1، دمشق، سوريا.

46) علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007):"الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

47) عمر محمود أبو عيدة، (2013):"أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011"، مجلة جامعة الأزهر، عدد1، مجلد15، غزة، فلسطين.

48) عمر، دينا أحمد (2007):"أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، عدد85، مجلد29.

49) عوض الله، زينب حسين، (2003):"العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

50) فليح، حسن خلف(2008):"المالية العامة"، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن.

51) فيصل لوصيف(2014):"أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر-الفترة 1970-2012"، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر .

52) كابلي، وديع (2013):"اشكالية البطالة في السعودية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للناشرون، لبنان.

53) كامل بكري، (2003):"الاقتصاد الدولي-التجارة والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

54) كماس محمد، دادن، عبد الغني، (2002):"تحليل تطور النفقات العامة للدولة"، مجلة الباحث، عدد1 .

55) محمد طاقة، هدى العزاوي (2001):" اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

56) محمد مسعي، (2012):"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

57) محمد، ياسر (2011):"علم اجتماع البطالة تحليل للخطر مشكلات الاقتصاد الحر"، مصر العربية للنشر والتوزيع.

58) مسعي، محمد (2012):"سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

59) مصعب بالي، مسعود صديقي، (2016):"مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني"، المجلة الجزائرية للدراسات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر المحاسبية، عدد2.

60) ميشيل تودراو، (2006): "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، المملكة العربية السعودية.

61) نصار، هبة، وعز الدين، ناهد (2007):"خلق فرص العمل في مصر"، وكالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، القاهرة.

62) نعمة، حيدر وبخيت فريق، (2013):"السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، عدد25.

63) هشام مصطفى الجمل (2006):"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية – دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر"، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، مصر.

64) الوادي، محمود حسين، (2010):"مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

65) الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين، (2005):"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المراجع باللغة الإنكليزية

1) ALfaraidy ,Hamdh (2013) .Unemployment: A study Texplore The Association Between Unemployment, Famil relationships, Self-Esteem and Life Satisfaction in Saud Arabia Ma Research Methodology Sociology and Social Policy BA Social Work ,Liverpool university.

2) Al-Ghalibi, Abdul-Hussein Jalil, (2017):"Exchange Rate Policy and Monetary Policy Tools in Iraq", Journal of Monetary and Financial Studies, Third Annual Conference, The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Financial and Economic Stability.

3) Ali Hameed Hindi Al-Ali,and Mortada Salim Al-Asady,(2021):" "The Impact Of The Currency Auction On The Direct Cash Credit Granted By Banks - An Applied Study Of A Sample Of Commercial Banks In Iraq For The Period 2014-2019", Multicultural Education, Volume 7, Issue 3.

4) Al-Maamouri, Amjad Fakhry Obaid,(2018):"Monetary Policy Trends in Iraq After 2003 and Their Role in Directing the Window of Selling International Currency and Reserves", Master Thesis submitted to the College of Administration and Economics, University of Karbala.

5) Al-Quraishi, Shaima Jabbar, (2020):"Evaluation of the Foreign Currency Auction as a Tool for Monetary Policy in Iraq for the Period 2003-2017", The Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume16, Issue65 Master Thesis submitted to the College of Administration and Economics, p:190.

6) Al-Tuwaijri, (2018):"Bank Credit and a Course in Transferring the Impact of Monetary Policy to Economic Activity in Iraq for the Period 2003-2015", Journal of the College of Administration and Economics for Economic Studies, Volume 10, Issue (1).

7) Ambassade de France en Indonésie ,(2014):"le Commerce Extérieur De L Indonesie En 201",‹Service Economique ,Juin.

8) Axelsson, L., et.al. (2007). Inequalities of Quality of Life in Unemployed Young Adults: A Population-Based Questionnaire Study. International Journal for Equity in Health, 6 (1).

9) David Orsmond and Fiona Price, (2016):" Macroprudential Policy Frameworks and Tools", Bulletin, December Quarter.

10) F Zeren, BK Savrul (2013):"Revisited export-led growth hypothesis for selected European countries: A panel hidden cointegration approach", Istanbul University Econometrics and Statistics e-Journal, Vol. 18, No 1.

11) Hamid A.TEMMAR, (2015):"l'économie De L'ALGÉRIE, Stratégies De Développement, OU.

12) Javier Mencía and Jesús Saurina, (2016):"MACROPRUDENTIAL POLICY: OBJECTIVES, INSTRUMENTS and INDICATORS", Documentos Ocasionales, BANCO DE ESPAÑA, Madrid.

13) Jeffery M. Wooldridge (2013):"Introductory Econometrics A Modern Approach", 5th Edition, South Western, USA.

14) Philippe DEUBEL, (2008):"Analyse économique et historique des sociétés contemporaines", Pearson Edition, France.

15) PIERRE Bel trame, (2004):"la fiscalité en France,10 aime édition, Hachette supérieur, Paris.

16) Shyeat Abbas ،(2012):"causality between exports and economic growth investing suitabl trade policy for Pakistan Eeurasian, journal of business and Economic ،N 5(10)91-98، department of economics, university Karachi Pakistan.

17) Stijn Claessens, (2014):" An Overview of Macroprudential Policy Tools", IMF Working Paper Research Department.

18) Tewodros Makonnen, (2012):"Determinants of Export Commodity Concentration and Trade Dynamics in Ethiopia, Working Paper N° 2/2012, Ethiopian Economics Policy Research Institue, Ethiopia.

19) William H. Greene, (2003):"Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall", New Jersey, USA.